المقتطف

الجزء الاول من المجلد الثامن والستين

١ يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٢٦ — الموافق ١٦ جماد الثاني سنة ١٣٤٤

مستقبل القطر المصري

مرتبط بقطنه

الزارع يهتم بزراعته والصانع بصناعته والتاجر بتجارته وحسناً يفعلون وقلما ينتظر منهم ان يهتموا بمصالح البلاد العمومية التي يشترك فيها الجميع فان هذا الاهتمام بالمصالح العمومية متروك لنواب الامة ورجال حكومتها وهم غير متبرعين له تبرعاً بل مأجورون له يتقاضون رواتبهم شهراً بعد شهر لكي يقوموا به

والمصالح العمومية التي تناط برجال الحكومة كثيرة كالصحة العمومية والتعليم العمومي وحفظ الحدود . ولكن اهمها كلها ما تبنى عليه هذه المصالح وهو ثروة البلاد — فالبلاد الفقيرة لا تستطيع ان تقوم بنفقات الجيوش والاساطيل ولا بالانفاق على التدابير الصحية ونشر التعليم العمومي ولا يكون لها شأن يذكر بين الامم

واساس الثروة الانتاج من الزراعة ومن الصناعة ومن المعادن اذا كان في البلاد معادن ومن استثمار الاموال في بلدان اخرى اذا كان في البلاد مال يزيد على حاجتها. ولما كان غرضنا الآن البحث في مستقبل القطر المصري رأينا ان نحصر هذا البحث في المصدر الاهم من مصادر الثروة وهو الزراعة لانها تكاد تكون المصدر الوحيد للثروة عندنا ولان نواب الامة ورجال حكومتها يهتمون بكل شيء اكثر مما يهتمون بها على ما يظهر كأنها فضلة زائدة او كأنهم لم يدركوا حتى الآن ان لا قوام لهذا القطر بدونها

ما يزرع في القطر المصري يقسم الى قسمين كبيرين الواحد «المقطوعية» البلاد وهو القمح والذرة والفول والرز وقصب السكر والشعير والحلبة والبرسيم وما اشبه. والثاني للاصدار

وهو القطن وانكتان . اما الكتان فلم تزل زراعتهُ ضيقة جدًّا فلا يعبأ بهِ عند النظر في ثروة البلاد واما القطن فهو اساس الثروة فاننا نصدرهُ كلهُ ونأخذ ثمنهُ من خمسين مليون جنيه الى ستين مليونًا او سبعين تشتري مصر ببعضها ما تحتاج اليهِ من المنسوجات والآلات والفحم الحجري والقمح وسائر الحاجيات والكماليات وتوفي بالبعض الآخر ربا دين الحكومة ودين السكان. فاذا حدث حادث سموي او ارضي اخل بهِ القطن او اغنى اوربا واميركا عنهُ ذهبت ثروة البلاد كلها وصارت من افقر بلدان المسكونة . واذا بقي القطن المصري مطلوبًا كما هو مطلوب الآن وبقي سعر القنطار منهُ يتراوح بين ثمانية جنيهات واثني عشر جنيهًا بقي القطر المصري في سعة . ولكن مَن يحفظ السعر بين هذين الحدين

اول ما يخطر على البال جوابًا عن هذا السؤال هو قانون العرض والطلب . وهذا صحيح ولكن الذين يحيلون على هذا القانون ينسون انهُ ذو حدين و يجب النظر في كل حدٍّ منهما على حدة وايضاحًا لذلك نقول

يبلغ موسم القطن المصري سنويًّا ستة ملايين قنطار الى ثمانية تجني كلها في شهرين من الزمان على الاكثر اي من اواسط سبتمبر الى اواسط نوفمبر واكثر اصحابهِ يحاولون بيعهُ حالما يجنونهُ ليوفوا بثمنهِ الاموال الاميرية وما عليهم من الديون ولان الحكومة تفرض عليهم ان لا يخزنوهُ من غير حلج لئلا يحول ما في بزرهِ من الدود فراشًا فتزيد بهِ ضربة الدودة القرنفلية . هذا من حيث العرض

والمعامل التي تشتري القطن وتنزلهُ وتنسجهُ تعمل على مدار السنة فتفضل ان تباعهُ رويدًا رويدًا يومًا بعد يوم وشهرًا بعد شهر وهذا هو الطلب

فالعرض والطلب لا يأتيان في وقت واحد فهما غير متكافئين . ومعلوم ان العرض اذا زاد على الطلب في وقت من الاوقات لزم عنهُ رخص المعروض حسب قانون العرض والطلب. ومن هذا الرخص الناتج عن زيادة العرض على الطلب قد تبلغ خسارة القطر ملايين كثيرة من الجنيهات . وليس في يد الفلاح دواء لذلك لانهُ لا يستطيع ان يقسم قطنهُ اثني عشر قسمًا يعرض منها للبيع قسمًا واحدًا كل شهر ولا هو قادر ان يزرع القطن في كل شهور السنة كما يزرع الطاطم والفاصوليا حتى يستغل بعضهُ كل شهر بل هو مضطر ان يزرعهُ في شهر او شهرين و يجنيهِ في شهر او شهرين و يبيعهُ كلهُ حالما يجنيهِ بالثمن الذي يعرض عليهِ . وقليلون من كبار الفلاحين يخزنون قطنهم كلهُ او بعضهُ بضعة اشهر

فما هو الدواء لهذه الحالة اي حتى لا يزيد العرض على الطلب

هنا عمل عمومي لا يستطيعهُ السكان افراداً وهو ضروري جدًّا لا يمكن اهمالهُ وتحفظ به ثروة البلاد. والاعمال العمومية منوطة بالحكومة لا تفي منها بوجه من الوجوه. ومصلحة البلاد المالية صار لها المقام الاول في كل الحكومات الراقية. قد يظهر لاول وهلة ان اهتمام الحكومات المالي مقصور على جمع الاموال من شعوبها لنفقاتها وربما كان الامر كذلك في السنين الغابرة ولا يزال في بعض الممالك المتأخرة اما الممالك الراقية فهمها الاكبر ان تزيد ثروة شعبها فيعلو مقامها وتزيد هيبتها

لا نزال نتذكر ما كان يقولهُ لورد كرومر حينما تطلب مصالح الحكومة ان تزاد نفقاتها ولو لعمل نافع جدًّا كالتعليم العمومي فانهُ كان يقول يجب ان تنفق الاموال اولاً على الاعمال العمومية التي تزيد بها ثروة السكان ومتى زادت ثروتهم زاد دخل الحكومة فيسهل عليها حينئذٍ ان تنفق عن سعة على المنافع العمومية. وقد اصابت سياستهُ من هذا القبيل ولولاها ما استطاعت الحكومة المصرية ان تنفق الآن في السنة اكثر من مليون جنيه على التعليم العمومي بعد ان كانت تعجز عن انفاق مائة الف جنيه

وقد كنا في الصيف الماضي معتقدين تمام الاعتقاد ان الوزارة الحاضرة ناوية ان تقوم بهذا العمل العمومي حتى لا يهبط سعر القطن المصري عمَّا يستحقهُ. والظاهر ان هذا كان اعتقاد اكثر التجار فكانوا يشترون القنطار بنحو خمسين ريالاً. وبعد التيسا والتي قررت الوزارة ان تدخل سوق القطن ولكنها شرعت على اسلوب اقنع اصحاب القطن وتجارهُ انها غير جادة في عملها فكانت النتيجة ان هبط سعر القنطار نحو اثني عشر ريالاً ومن ذلك خسارة على القطر المصري تزيد على ستة عشر مليوناً من الجنيهات. ولا نكاد نجد كلاماً يفي بلوم الذين سببوا ذلك

ولم ارَ في عيوب الناس شيئاً كنقص القادرين على التمام

وقلما كانت الوزارات السابقة اكثر اهتماماً بمصلحة البلاد المالية من الوزارات الحاضرة فهل يجوز ان نترك الحال على ما هي الآن عليهِ

لو وثقنا ان العامل المصري الذي يزرع القطن ويروبهِ ويعزقهُ ويجمعهُ يبقى مكتفياً بغرشين الى خمسة غروش. ولو جاز ان نقنعهُ بالتخفيف من العيش خبز من الذرة وقليل من السليق وثوب رث والمشي حافياً لبقي زارع القطن في سعة ولو هبط سعرهُ الى ثلاثين ريالاً. ولكن اذا بلغت اجرة النفر في اليوم عشرة غروش او عشرين غرشاً كما ستبلغ يوماً ما وبقي مال القدان ستة ريالات او سبعة واضيف اليها ما تأخذهُ مجالس المديريات

وضريبة الحكومة واجرة الحفر فاربعون ريالاً لا تكفي ثمناً لقنطار القطن . ولا عبرة برخص القطن الاميركي في جنب القطن المصري مع قلة محصول الفدان منهُ فان الاطيان هناك رخيصة جدًّا وتكاد تكون معفاة من الضرائب والزراعات واسعة واجور النقل رخيصة ولولا اعتماد زارعي القطن على السود واجورهم رخيصة لبطلت زراعتهُ من اميركا او لوجدنا ثمنهُ مضاعف ما هو الآن . والصادقون المنصفون من اصحاب معامل القطن يقولون ان سعر القطن المصري يجب ان يكون ثلاثة اضعاف سعر القطن الاميركي لانهُ يدُّ معهم ثلاثة اضعاف القطن القصير التمرة ولكن الانسان مطماع فاذا استطاع يكتسب عشرةً لم يعف عنها ويرتضي بخمسة وهذا شأن تجار القطن المصري واصحاب معامله فان ربحهم منهُ يكاد يكون خمسين في المائة فلا ينتظر منهم ان يعفوا عنهُ من تلقاء انفسهم

وصفنا الداء فيما تقدم فما هو الدواء

من الادوية ما يقصد بهِ تخفيف هذا الداء كالبنوك التي تقرض اصحاب القطن حتى لا يعرضوا قطنهم للبيع دفعةً واحدة وكاحتفاظ كبار المالكين بجانب من قطنهم حتى يباع على مدار السنة وكالنقابات الزراعية التي تقوم مقام البنوك من هذا القبيل

ولكن العلاج الشافي في يد الحكومة لان العمل عمومي لا يستطيعهُ الافراد فهو مطلوب منها. وقد دل الاختبار في هذه السنة وفي السنوات السابقة ان الحكومة لا تقوم بهذا العمل من تلقاء نفسها واذا دُفعت اليهِ تسير مترددة سير الخائف من سوء العاقبة كأنها تخشى تحمُّل المسؤولية . فلا يبقى الاَّ ان يكون الغرض الاول الذي يرمي اليهِ مجلس النواب التصميم على حماية القطن المصري حتى لا يزرع منهُ الاَّ ما تحتاج اليهِ المعامل ولا يعرض منهُ للبيع الاَّ ما تحتاج اليهِ شهراً بعد شهر . ولا ينتظر من النواب ان يجمعوا على ذلك ويتعصبوا لهُ الاَّ اذا كانوا هم من اصحاب القطن نعم ان محبة الوطن قد تدعو غيرهم الى مشاركتهم في ذلك ولكن ما من شيء افعل في النفس من الربح والخسارة . فاذا كان نوابنا كلهم او اكثرهم من الملاَّك اصحاب القطن وجعلوا حفظ سعره امم اغراضهم فمستقبل البلاد المالي مكفول والاَّ فلا . ومتى كان المستقبل المالي مكفولاً فهو الكفيل بكل ما ينال بالمال من راحة وعزة